الأنباء
السبت 6 اكتوبر 2012

أكد أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يعمل على تفعيل مقترح «إقامة المثلث الذهبي العربي»

الربيع: الكويت من أكبر المشاركين في الاتحادات العربية النوعية

أكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية السفير محمد الربيع أن دول الربيع قادرة على استعادة قوتها الاقتصادية في ظل المتغيرات الجديدة التي تعيشها، مشيرا إلى ان مصر «دولة المقر للمجلس» ومن دول الربيع العربي القادرة على استعادة الاستقرار الأمني والسياسي حيث انها دولة ذات تاريخ عريق وحضارة 7 آلاف سنة، مشيرا الى انه فقط تحتاج الى فترة لمواجهة التغيرات التي تشهدها البلاد.

وأشار الربيع خلال لقائه مع «الأنباء» الى انه رغم عدم عضوية الكويت في مجلس الوحدة الاقتصادية إلا أن الكويت من أبرز المشاركين في الاتحادات العربية النوعية التابعة للمجلس مثل الاتحاد العربي للموانئ وغيرها من الاتحادات.

وأوضح ان مجلس الوحدة الاقتصادية يساهم في دعم التعاون العربي المشترك سواء من خلال الاتحادات العربية النوعية المتخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية او من خلال المؤتمرات والندوات التي تنظمها الأمانة العامة للمجلس في مصر ومختلف الدول العربية.

وقال محمد الربيع ان المجلس يستهدف تنمية الاستثمارات العربية المشتركة في مختلف المجالات. وفي إطار ذلك تدرس الأمانة العامة للمجلس حاليا مقترحا مقدما من هيئة الاستثمار المصرية يتضمن «تأسيس تجمع لهيئات الاستثمار في البلاد العربية» حيث ان الإطار المؤسسي لهيئات وأجهزة الاستثمار في الدول العربية يأخذ اشكالا متعددة مما يؤثر على نشاطات هذه الهيئات واجهزتها.

وأفاد بأن تشجيع الاستثمار سواء على المستوى القطري او القطاع الاقتصادي او المشروع يختلف من دولة الى أخرى وكذلك أهمية استقراء تشريعات الاستثمار في الدول العربية وما تتضمنه من مواد تتعلق بمهام هيئات او اجهزة الاستثمار.

ولفت الى انه لوحظ ان هناك تشابها وأحيانا تطابقا في تلك المهام ولذلك تم التفكير في اعداد مقترح اتحاد هيئات تشجيع الاستثمار العربية ويساعد ايضا على تشجيع اعادة توطين الأموال العربية المهاجرة الى داخل المنطقة وأيضا جذب الاستثمارات الخارجية الى دولها.

السفير محمد الربيع

وأوضح الربيع ان المطلوب الفترة القادمة إزالة العقبات التي تواجه الاستثمارات العربية البينية والتي تم حصر بعضها في عقبات خاصة بالبنية الأساسية في بعض الدول من طرق ومواصلات واتصالات وتعقيد الإجراءات والقوانين الجمركية والرسوم الجمركية، مشيرا الى ان مجموعة العقبات القانونية مثل عدم وجود قانون موحد ينظم الاستثمارات في الدول العربية تشتت المستثمر بين اكثر من تشريع وقانون.

وعن مجموعة العقبات اقتصادية قال انها تتمثل في عدم وضوح السياسات الحكومية حول قضايا الاستثمار في بعض الدول والعقبات الادارية مثل تعدد الأجهزة الإدارية المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات فيما بينها الى جانب العقبات السياسية والتي تتمثل أساسا في عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات داخل بعض الدول العربية.

وقال ان الامانة العامة للمجلس تدرس ايضا تفعيل مقترح «اقامة المثلث الذهبي العربي» بين مصر وليبيا والسودان على غرار مجلس التعاون الخليجي، باعتبار ان المثلث يضم ثلاث دول ترتبط بحدود جغرافية معا وتعد مصر مركز عقد الدول العربية وبوابة افريقيا للقارة العربية والآسيوية ولديها من الثروات البشرية والاقتصادية وكذلك ليبيا والسودان ما يجعل التجمع مهما لاستغلال الثروات المتوافرة في تلك الدول.

وأوضح السفير الربيع ان الفترة القادمة ستشهد تنظيم العديد من المؤتمرات من بينها المؤتمر القومي سيناء 2020 الذي يعقد في العريش يومي 22 و23 أكتوبر بالتعاون مع الجمعية المصرية لنهضة المجتمع العلمي. وأضاف في ذات السياق ان المجلس ينظم مؤتمر التكامل بين الأمة العربية من خلال اقامة مشروعات استثمارية مشتركة ويعقد في المنصورة في مصر نهاية العام، مشيرا إلى ان عام 2013 سيشهد ايضا عددا من المؤتمرات منها مؤتمر المرآة العربية في النشاط الاقتصادي ويعقد في الدوحة بقطر ومؤتمر حول السوق العربية المشتركة والمؤتمر الدولي لتنمية الاستثمارات في المنطقة العربية في القاهرة وآخر حول رصد الأزمات الاقتصادية والمالية وسبل التعامل معها ويعقد في القاهرة بمشاركة محافظي بنوك الدول العربية.

● القاهرة ـ ناهد إمام

وزارة التجارة السعودية تعتزم إصدار عقوبات قاسية جديدة ضد «التستر التجاري»

تعتزم وزارة التجارة والصناعة السعودية إصدار عقوبات قاسية جديدة خلال الفترة القادمة ضد التستر التجاري في المملكة العربية السعودية. وقال وزير التجارة السعودي د.توفيق الربيعة أنه تم الانتهاء من رفع لائحة العقوبات الجديدة ضد التستر التجاري، وذلك لأثره السلبي على اقتصاد البلاد.

من ناحية أخرى أعلن وزير التجارة ـ حسبما أوردت صحيفة الوطن ـ في معرض شباب وشابات الأعمال بجدة أمس الأول، عن عدد من المبادرات الحكومية التي تستهدف النهوض بالمشاريع الصغيرة والرائدة في السعودية.

وبحسب الربيعة، فإن من بين هذه المشاريع إنشاء ألف مصنع ذات مبان جاهزة لتكون نواة لانطلاق مشاريع صناعية جديدة، وإنشاء هيئة للمشاريع الصغيرة وتخصيص 5٪ من المناقصات والمشتريات الحكومية ضمن المشاريع الصغيرة.

انخفاض الصادرات الصناعية اللبنانية ينذر بكارثة وطنية

بيروت ـ كونا: أعلن رئيس مجلس تنمية الصادرات الصناعية اللبنانية خالد فرشوخ أمس عن انخفاض الصادرات الصناعية اللبنانية بواقع 102 مليون دولار في شهر واحد.

وقال فرشوخ في تصريح صحافي ان «الانخفاض الكبير الذي شهدته الصادرات الصناعية في شهر يوليو الماضي والذي بلغ 102 مليون دولار ينذر بكارثة على الصناعة الوطنية ويهدد بإقفال الكثير من المصانع وعلى اقل تقدير الكثير من خطوط الإنتاج وما يتبع ذلك من صرف للعمال والأيدي الماهرة». وأشار الى ان «الصادرات الصناعية اللبنانية هوت بشكل كبير في شهر يوليو الماضي اذ انخفضت قيمتها نحو 102 مليون دولار مقارنة مع شهر يوليو من العام 2011 وكذلك انخفضت الصادرات الصناعية في الاشهر السبعة الأولى من العام الحالي بنسبة 9,5٪ الى مليار و744 مليون دولار مقابل مليار و927 مليون دولار في الفترة نفسها من العام 2011.

واضاف «كانت الصناعة تعتمد دائما على زيادة صادراتها لامتصاص تراجع السوق الداخلية اما الآن فاننا نعاني على المستويين الداخلي والخارجي خصوصا مع ضعف الطلب في السوق اللبنانية بسبب التباطؤ الاقتصادي جراء التشنجات السياسية والاحداث الامنية التي تعيشها البلاد وهذا ما يضع القطاع في مازق حقيقي». وكشف فرشوخ ان آخر الاحصاءات تشير الى تراجع الطلب على منتجات الصناعة اللبنانية في السوق المحلية بحدود 20٪. يذكر ان الصناعة اللبنانية تواجه جملة تحديات في مقدمتها ارتفاع اسعار النفط خلال الفورة النفطية الاخيرة ابتداء من العام 2003 وحتى العام الحالي، الامر الذي ادى الى ارتفاع كبير في اسعار المنتجات الصناعية النهائية بحوالى 33٪ خلال سنتين فقط. كما ان المؤسسات الصناعية لا تلقى دعما من الحكومة على صعيد تخفيض اسعار المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية، الامر الذي يجعل الصناعة اللبنانية تواجه منافسة غير متكافئة من قبل منتجات الدول المجاورة داخل الاسواق العربية حيث ان هذه الدول تقدم تسهيلات كبيرة في المجال المذكور للمؤسسات العاملة على الارض.

البورصة المصرية تفقد 13,5 مليار جنيه في أسبوع

القاهرة ـ أ.ش.أ: تراجعت البورصة المصرية خلال تعاملات الاسبوع المنتهى أول من أمس للمرة الأولى عقب سبعة أسابيع من الارتفاعات متأثرة بعمليات جني الأرباح التي شهدها السوق بعد الارتفاعات القياسية التي سجلتها على مدار الأسابيع الماضية.

وقال وسطاء بالسوق إن سوق الأوراق المالية شهد تباينا في أدائه خلال جلسات الاسبوع ليتراجع خلال الثلاث جلسات الأولى، مشيرين إلى أن الانخفاضات التي تشهدها الأسهم والمؤشرات حاليا تعد طبيعية، بعد سلسلة الارتفاعات القياسية التي سجلتها على مدار الأسابيع الماضية وأوضحوا أن المؤشر الرئيسي حاول تخطي مستوى 6000 نقطة أكثر من مرة، لكنه واجه عمليات بيع ملحوظة قابلها تحفظ في الشراء ما دفع السوق إلى التريث وتفضيل عمليات جني الأرباح كمرحلة تجميع لاستعادة قوته الصعودية مرة أخرى مستهدفا مستوى 6600 نقطة ثم 7200 نقطة بعد ذلك.

وأضافوا أن البورصة عاودت الارتفاع مرة أخرى في أخر جلسات الاسبوع مدعومة بعمليات شراء ملحوظة من المستثمرين العرب والأجانب على الأسهم الكبرى والقيادية خاصة في قطاع «التشييد والبناء» و«البنوك والخدمات المالية».

وخسر رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة خلال الاسبوع نحو 13,5 مليار جنيه ليصل إلى 395,2 مليار جنيه مقابل 408,7 مليارات جنيه خلال تعاملات الاسبوع الماضي ليتراجع بما نسبته 3٪.

وأظهر التقرير الاسبوعي للبورصة المصرية الذي تلقت «وكالة أنباء الشرق الأوسط» نسخة منه، أن مؤشرات السوق الرئيسية والثانوية سجلت تراجعات جماعية حيث انخفض مؤشر إيجي إكس 30 الرئيسي بنحو 2,73٪ ليغلق عند مستوى 5726 نقطة وتراجع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة إيجي إكس 70 بما نسبته 7,3٪، لينهي تعاملات الاسبوع عند مستوى 527 نقطة، ومؤشر إيجي إكس 100 الأوسع نطاقا فقد نحو 5,26٪ ليبلغ مستوى 883 نقطة، وبالنسبة لمؤشر إيجي إكس 20 فقد سجل تراجعا بنحو 4,45٪ مغلقا عند مستوى 6636 نقطة.

وأظهر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية، أن قيمة التداول سجلت نحو 4,8 مليارات جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 842 مليون ورقة منفذة على 174 ألف عملية مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 6,1 مليارات جنيه وكمية تداول بلغت 1,083 مليون ورقة منفذة على 215 ألف عملية خلال الأسبوع السابق.

وأشار التقرير إلى أن بورصة النيل، سجلت خلال تعاملات بلغت قيمة تداول قدرها 6,2 جنيهات وكمية تداول بلغت 1,5 مليون ورقة منفذة على 791 مليون عملية.

ونوه التقرير إلى أن سوق الأسهم استحوذت على 65,98٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو 34,02٪.

وأشار التقرير إلى أن تعاملات المصريين استحوذت على ما نسبته 83,93٪ من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة 10,78٪ والعرب على 5,29٪، بعد استبعاد الصفقات.

وسجلت تعاملات الأجانب غير العرب صافي بيع بقيمة 88,7 مليون جنيه بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة 163,27 مليون جنيه بعد استبعاد الصفقات.

يذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب سجلت صافي بيع 3,913 مليارات جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء 1,260 مليار جنيه خلال نفس الفترة، بعد استبعاد الصفقات.

وأضاف التقرير، أن المؤسسات استحوذت على 52,91٪ من التعاملات بالبورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة 47,09٪، وسجلت المؤسسات صافي بيع بقيمة 96,23 مليون جنيه بعد استبعاد الصفقات.

وبلغت قيمة التداول على اجمالي السندات خلال الاسبوع نحو 1,57 مليون جنيه كما بلغ اجمالي حجم التعامل على السندات نحو 1,454 ألف سند تقريبا.

تراجع عدد الأسهم المتداولة وقيمتها في بورصة بيروت

لبنان ـ يو.بي.أي: أظهر تقرير دوري في لبنان أن الأسهم المتداولة في بورصة بيروت سجلت في نهاية الأسبوع المالي الحالي امس تراجعا بعددها وقيمتها قياسا الى الأسبوع المالي الماضي. وتم خلال الأسبوع المالي الجاري تداول 816322 سهما قيمتها 6,161,340 دولارا بينما كان جرى خلال الأسبوع المالي الماضي تداول 1,036,489 سهما قيمتها 6,811,404 دولارات. وجرى خلال الأسبوع المالي الجاري تداول 113647 سهما لشركة سوليدير وهي من كبرى شركات العقارات في الشرق الاوسط قيمتها 1,437,735 دولارا بينما كان جرى خلال الأسبوع المالي الماضي تداول 167955 سهما لشركة سوليدير قيمتها 2,129,296 دولارا. وتم خلال الأسبوع المالي تداول 305031 سهما لبنك عودة قيمتها 1,645,283 دولارا بينما كان تم خلال الأسبوع المالي الماضي تداول 355960 سهما لبنك عودة قيمتها 1,957,436 دولارا.

«الفاو»: ارتفاع أسعار الغذاء العالمية خلال الشهر الماضي ينذر بقدوم أزمة طاحنة

لندن ـ أ.ش.أ: أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في تقرير لها صدر مؤخرا ان ارتفاع أسعار الغذاء العالمية خلال الشهر الماضي اقترب كثيرا من مستويات أسعار الأزمة الغذائية في عام 2008 مرجعة ان تكون الزيادة بسبب عوامل عديدة منها موجات الجفاف في الولايات المتحدة ومشاكل إنتاج المواد الغذائية في روسيا وغيرها من الدول المصدرة. وقالت «الفاو» في تقريرها الذي نشرته صحيفة «الغارديان» البريطانية على موقعها الالكتروني ان موجات الجفاف التي تشهدها روسيا ودول البحر الأسود المصدرة للمواد الغذائية بجانب تلك التي تجتاح عددا من الولايات الأميركية في الوقت الراهن، والتي تعد الأسوأ منذ 50 عاما أدت إلى ارتفاع أسعار الذرة وفول الصويا خلال صيف العام الجاري في دول العالم ما ينذر بقدوم أزمة طاحنة. وأظهر مؤشر أسعار الغذاء المعتمد من المنظمة، والذى يقيس التغيرات الشهرية لسلسلة من السلع، ارتفاعا بمقدار 1,4٪ نقطة في مستويات شهر سبتمبر الماضي في أسعار منتجات الحبوب والبذور الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان والسكر. وتعليقا على هذا الشأن، نقلت الصحيفة عن عبد الرضا عباسيان الاقتصادي البارز في منظمة «الفاو» قوله: «انه من المستبعد جدا أن تعود أسعار الغذاء العالمية الى طبيعتها في وقت قريب».

الذهب يسجل أعلى مستوى في 11 شهراً ويعزز مكاسبه لليوم الخامس

اجراءات التحفيز التي اعلنتها البنوك المركزية تعزز الاقبال على المعدن النفيس

سنغافورة ـ رويترز: سجل الذهب أعلى مستوى له في 11 شهرا أمس مرتفعا أمس على التوالي إذ لا تزال إجراءات التحفيز التي أعلنتها بنوك مركزية رئيسية تعزز الإقبال على المعدن النفيس كأداة للتحوط من التضخم بينما يترقب المستثمرون بيانات الوظائف الأميركية بحثا عن مؤشرات على اتجاه السوق. وأبقى البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة بدون تغيير أول من أمس وقال انه على استعداد لشراء سندات حكومية من الدول المثقلة بالديون ما أدى الى ارتفاع اليورو وصعود الذهب قرب 1800 دولار للأوقية وهو مستوى لم يتجاوزه المعدن الأصفر منذ نوفمبر. وسجل الذهب في السوق الفورية أعلى مستوى منذ 11 شهرا عند 1795,69 دولار للأوقية (الأونصة) في طريقه لتحقيق مكاسب لليوم الخامس على التوالي وارتفاع أسبوعي بنسبة 1,2٪، وزادت العقود الآجلة للذهب الأميركي الى 1798,1 دولارا للأوقية في أعلى مستوياتها منذ 29 فبراير، وبين المعادن النفيسة الأخرى ارتفع سعر الفضة 0,2 ٪ الى 35 دولارا للأوقية. وسجل البلاتين أعلى مستوى في أكثر من سبعة أشهر عند 1726,49 دولارا للأوقية في وقت سابق من امس مواصلا مكاسبه للجلسة التاسعة على التوالي، وارتفع البلاتين هذا الأسبوع نحو 4٪. ويلقى البلاتين دعما من الاضطرابات العمالية في جنوب افريقيا التي امتدت الى مناجم أخرى تديرها شركة أنجلو أميركان بلاتينيوم أكبر منتج للمعدن في العالم، وسجل البلاديوم 675,50 دولارا للأوقية في طريقه لتحقيق مكاسب أسبوعية تزيد على 5٪.

.. ومستثمرون يخشون العودة إلى مصر قبل الاتفاق مع صندوق النقد

القاهرة ـ رويترز: يبدو أن النذر اليسير من المساعدات الأجنبية هو أفضل ما يمكن أن تعول عليه مصر لتفادي أزمة بميزان المدفوعات في الوقت الحالي، لأن كثيرا من المستثمرين الذين انسحبوا من البلاد العام الماضي لا يريدون العودة قبل أن تبرم الحكومة اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي. ومن شأن التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي ان يمنح المصداقية للحكومة الجديدة التي يقودها الإسلاميون والتي تسعى جاهدة إلى إنعاش الاستثمارات الأجنبية التي توقفت تماما عقب الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بحسني مبارك العام الماضي. وقال أنتوني سايموند من أبردين لإدارة الأصول التي لا تستثمر في مصر: «إلى أن يتم توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي فسيستمر إحجام الكثيرين انتظارا لذلك الختم بالموافقة والدعم للسياسات». ويريد صندوق النقد من الحكومة المصرية إصلاح نظام الدعم واتخاذ إجراءات أخرى قد لا تحظى بقبول شعبي لكبح عجز الميزانية المتزايد قبل أن يوافق على إقراضها 4,8 مليارات دولار. لكن الأمل يتضاءل في أن تتحرك حكومة الرئيس محمد مرسي سريعا لفرض الاصلاحات المعقدة التي تنطوي على مخاطر قبل شهور قليلة من انتخابات برلمانية متوقعة ثم تشرف على تطبيقها بكفاءة في ضوء تفشي البيروقراطية بالجهاز الاداري الضخم.

وتأجلت محادثات صندوق النقد الأسبوع الماضي

وقال رئيس الوزراء هشام قنديل الأربعاء إنه سيجري استئنافها في الأسبوع الأخير من أكتوبر.

وكان من المقرر أن يصل وفد من الصندوق إلى القاهرة أواخر سبتمبر لكن الحكومة قالت إنها تحتاج مزيدا من الوقت لوضع خطة الإصلاح.

وقال إتش.اس.بي.سي في مذكرة في الآونة الأخيرة: «في ضوء أن الاحتياطي (الأجنبي) لا يغطي سوى أكثر قليلا من واردات ثلاثة أشهر فإن أي تأخر كبير في اختتام المحادثات من المرجح أن يؤدي إلى تدهور سريع في الثقة وعودة الضغط النزولي على العملة سريعا».

معظم المستثمرين الذين مازالوا يتجنبون مصر ـ وهو ما يرجع جزئيا لمخاوف من خفض كبير في قيمة العملة ـ فاتتهم فرصة اغتنام قفزة بنسبة 55٪ في أسعار الأسهم وهبوط العائدات على الأدوات المالية الحكومية منذ تشكيل الحكومة.

جاء ذلك في الوقت الذي بدأت فيه دول خليجية تنفيذ وعودها بتقديم الدعم ما أوقف نزيفا في احتياطي مصر من النقد الأجنبي وبعدما أظهرت الحكومة عزما جديدا على جذب المستثمرين. ولم يسفر اندلاع الاحتجاجات مجددا في شوارع القاهرة الشهر الماضي ردا على فيلم مسيء للرسول عن موجة طويلة من أعمال العنف الدموية من النوع الذي كانت تشهده البلاد عادة خلال العام الذي أعقب الاطاحة بمبارك في فبراير 2011.

وأظهرت بيانات البنك المركزي المصري أن الأجانب الذين صفوا حيازاتهم من أذون الخزانة المقومة بالجنيه المصري بين الانتفاضة ومايو الماضي أصبحوا مشترين صافين مرة أخرى في يونيو.

وكان مديرو أصول مثل شركة أبوظبي للاستثمار وسيلك انفست يستثمرون بالفعل في الأسهم المصرية خلال الفترة المضطربة التي تولى فيها الجيش إدارة البلاد بعد الاطاحة بمبارك.

وتحوز سيلك انفست سندات شركات بالعملة المحلية وأسهما في شركات مثل بنك الاستثمار المجموعة المالية هيرميس الذي يحصل رسوما بالدولار وهو ما يجعله أقل تعرضا لمخاطر العملة المحلية.

وقال دانييل بروبي مدير الاستثمارات في سيلك «بغض النظر عن الجلبة الدائرة فإن البلاد تمضي في الاتجاه الصحيح» مشيرا إلى الانتخابات وتحرك مرسي للحد من سلطات الجيش وانحسار الفساد وتخصيص أفضل لموارد الدولة. وأضاف «صندوق النقد الدولي لم يقم بدوره بعد لكن التمويل القادم من مصادر اخرى يظهر أن بإمكانهم تدبر الأمر حتى الآن».

وقال محمد الهاشمي رئيس ادارة الأصول في شركة أبوظبي للاستثمار إن الشركة كثفت حضورها في مصر منذ بداية العام بالتركيز على الأسهم المرتبطة بالسلع الاستهلاكية في ضوء آفاق النمو طويلة الأجل التي يعززها النمو السكاني السريع.

وتراجع العائد على سندات مصر الخارجية التي تستحق في 2020 الشهر الماضي إلى مستويات ما قبل الانتفاضة دون 5,2٪ بعدما صعد إلى 8,3٪ في يناير.

وقال متعاملون في أدوات الدخل الثابت في القاهرة إن مشاركة المستثمرين الأجانب ـ ومعظمهم غربيون ـ في مزادات أدوات الديون ارتفعت في سبتمبر وسط تفاؤل متزايد بارتفاع العائدات لمستويات قياسية تاريخية قبل تعيين الحكومة الجديدة.

وقال محلل لأدوات الدخل الثابت بالقاهرة: «اعتدنا أن يشتري الأجانب من السوق الثانوية. الفارق هذه المرة هو انهم يستهدفون المزادات الأساسية».

وقال المتعاملون إن الأجانب يستهدفون في الغالب الأدوات التي أجلها ستة وتسعة أشهر لعلمهم بأن البنوك المحلية تفرض علاوات سعرية كبيرة على أدوات الدين في السوق الثانوية. وفي مزادات لأذون الخزانة يومي الرابع والحادي عشر من سبتمبر حظيت الأذون لأجل 182 و273 يوما على أعلى نسبة تغطية للاكتتاب.

وقال متعاملون إن المستثمرين غير المصريين شكلوا بين 15 و30٪ من نشاط سوق الأسهم في الأسابيع القليلة الماضية، لكنهم قالوا إن الأجانب لم يعودوا بعد بالأعداد التي كانت قبل انتفاضة العام الماضي.

وقال المتعاملون إن المستثمرين المحليين الأفراد كانوا وقود موجة الصعود الأخيرة مدفوعين بتصريحات حكومية متفائلة وليس ببوادر ملموسة على انتعاش الاقتصاد مثل إعلان شركة أجنبية استثمارا كبيرا في البلاد.

وقال أسامة مراد الرئيس التنفيذي لأراب فاينانس للسمسرة: «يتساءل الناس أين الأموال؟ بدأنا نرى كثيرا من التصريحات المتضاربة من الحكومة».

وأدى نبأ تأجيل محادثات صندوق النقد لتراجع البورصة يوم الاثنين حيث انخفض المؤشر الرئيسي 3٪ مسجلا أكبر هبوط يومي منذ يوليو.

ومازال مستشارو عمليات الاستحواذ لا يلحظون اهتماما كبيرا بالأصول المصرية خاصة في الأنشطة الاستهلاكية.

وقال مدير كبير في بنك استثماري مصري: «مازال هناك ركود كبير لكن هناك بعض البوادر على التحسن».

وأبدت بنوك عربية اهتماما بشراء العمليات المصرية لبنكي سوسيتيه جنرال وبي.ان.بي باريبا الفرنسيين.

وقد يشير نجاح أي من الصفقتين لبعض التحسن في مناخ الاستثمار، لكنه لن يقدم شيئا لدعم ميزان المدفوعات المصري إذ ستنتقل الأصول من ملكية أجنبية إلى ملكية أجنبية أخرى فحسب.

وفي ظل تفضيل معظم المستثمرين للانتظار والترقب وتدهور السياحة فإن قرض صندوق النقد مازال هو أفضل فرص مصر لتفادي تجدد الأزمة الاقتصادية. لكن الاصلاحات التي من المرجح أن يتطلبها القرض إلى جانب ريبة بعض الساسة المصريين في صندوق النقد تعني أن الصفقة مازالت غير مؤكدة. وقال إتش.اس.بي.سي: «أي تأخر (في التصدي للعجز الكبير في الميزانية والميزان التجاري) قد يعرض دعم صندوق النقد للخطر وهو ما سيؤدي الى تجدد الضغوط على الفائدة والعملة ويبدد سريعا تحسن الآفاق على المدى القريب الذي شهدناه مؤخرا».